

تحرك عاجل

اعتقال تسعة صحفيين يمينيين تعسفاً

تحتجز جماعة "الحوثيين" المسلحة تعسفاً تسعة صحفيين في اليمن منذ يونيو/حزيران 2015. وعلى ما يبدو، فهم معتقلون بسبب عملهم الصحفي حصراً.

إذ اقتيد الصحفيون اليمنيون التسعة، الذين يعملون لدى مجموعة متنوعة من المنافذ الإخبارية، من غرفة أحد الفنادق في العاصمة، صنعاء، في 9 يونيو/حزيران 2015، واعتقلوا تعسفاً. وهم محتجزون حالياً في مرفق "الثورة" للاحتجاز السابق على المحاكمة، في صنعاء.

وكان عبد الخالق عمران وهشام طرموم وتوفيق المنصوري وحارث حميد وحسن عناب وأكرم الوليدي وهيثم الشهاب وهشام اليوسفي وعصام بلغيث يعملون في غرفة استأجروها في "فندق قصر الأحلام" بشارع الستين، في صنعاء، عندما دخل عدة رجال مسلحين الغرفة، في الساعة الرابعة من فجر 9 يونيو/حزيران 2015. وكان الرجال المسلحون يرتدون خليطاً من الملابس المدنية والعسكرية، وحملت أسلحة بعضهم شعارات تستخدمها جماعة "الحوثيين" المسلحة وجناحها السياسي "أنصار الله". وفي البداية، قُسم الصحفيون وأخذوا إلى مكانين منفصلين في صنعاء- هما مركزا شرطة الأحمر والحسبة- حيث سمح لبعضهم بإجراء مكالمات هاتفية قصيرة مع أهاليهم. وعقب يومين، نقل بعض الرجال إلى دائرة مكافحة الإرهاب التابعة "لمديرية المباحث الجنائية"، حيث احتجزوا لمدة شهر.

وما بين منتصف يوليو/تموز ومنتصف سبتمبر/أيلول، احتجز الصحفيون جميعاً بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن مجهولة؛ ولم تعلم عائلاتهم بأنهم قد نقلوا إلى مرفق احتجاز "الثورة" للتوقيف السابق للمحاكمة إلا من سجناء آخرين أفرج عنهم من المرفق نفسه. ويخضع مرفق "الثورة" للاحتجاز السابق على المحاكمة للولاية القضائية لوزارة الداخلية المتحالفة مع "الحوثيين". وحتى وقت قريب، لم يسمح للمعتقلين بتلقي الزيارات من أقربائهم إلا بين الحين والآخر، ولكن يسمح لهم حالياً بتلقي الزيارات لفترة قصيرة كل يوم خميس. وقالت عائلات ما لا يقل عن أربعة من الصحفيين إن أقرباءهم قد تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب إساءة المعاملة في "مديرية المباحث الجنائية"، بما في ذلك للضرب والصفع على الوجه أثناء التحقيقات. وقال أقارب أكرم الوليدي إنه يعاني من مشكلات في القولون لم يتلق علاجاً لها. ومنذ السماح للعائلة بزيارته، أصبحوا قادرين على تزويده بالعلاج.

ويعمل بعض الصحفيين لدى منافذ إعلامية إخبارية تناهض جماعة "الحوثيين" المسلحة، بينما يعمل آخرون مع منافذ إعلامية على شبكة الإنترنت تؤيد حزب "الإصلاح" المعارض. وبالنسبة لثلاثة من الصحفيين، ليست هذه هي المرة الأولى التي يعتقلهم فيها "الحوثيون".

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:
(الرسائل الورقية لا تصل، لذا يرجى إرسال مناشداتكم عن طريق الفيسبوك أو البريد الإلكتروني أو الفاكس)

- دعوة جماعة "الحوثيين" المسلحة إلى الإفراج عن الصحفيين التسعة، ما لم ينقلوا على وجه السرعة إلى السلطات القضائية المناسبة وتوجه إليهم تهمة جنائية معترف بها؛
- وحثها على ضمان الحماية من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة للصحفيين التسعة، والسماح لهم بالتواصل بصورة منتظمة مع عائلاتهم ومحاميهم؛
- حضاها على ضمان تلقي الصحفيين العناية الطبية التي يمكن أن يكونوا بحاجة إليها.

يرجى إرسال المناشدات قبل 11 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

ونسخ إلى:

مدير مكتب الرئاسة

محمود عبد القادر الجنيد

فاكس رقم: +967 1 274147
البريد الإلكتروني:
mahmodaljounid@gmail.com

مدير إدارة حقوق الإنسان في مكتب "أنصار
إلله"
عبد الملك العجري
الصفحة على الفيسبوك:
<http://on.fb.me/1n1y4Mn>
طريقة المخاطبة: السيد المدير

نائب وزير حقوق الإنسان
علي صالح تيسير
بريد إلكتروني: a.taissir@yahoo.com
طريقة المخاطبة: السيد نائب الوزير

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين اليمنيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ.

تحرك عاجل

اعتقال تسعة صحفيين يمنيين تعسفياً معلومات إضافية

استولى "الحوثيون"، ومعظمهم ينتمون إلى الأقلية الزيدية الشيعية في شمال اليمن، على بعض مواقع الجيش والأمن في العاصمة، صنعاء، في سبتمبر/أيلول 2014. وبحلول الأسبوع الثالث من يناير/كانون الثاني 2015، سيطروا على المواقع العسكرية والمجمع الرئاسي والمباني الحكومية. وأدى هذا إلى استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، وإلى أن يغدو "الحوثيون" إدارة الأمر الواقع في العاصمة وفي أجزاء أخرى من اليمن.

ومنذ ذلك الوقت، راح "الحوثيون" يرسخون سيطرتهم على صنعاء وعلى باقي البلاد. وفي 6 فبراير/شباط، قاموا بحل البرلمان وأصدروا إعلاناً دستورياً ينص على إنشاء مجلس رئاسي انتقالي، تم إنشاؤه ليقوم مقام الحكومة لفترة انتقالية من سنتين. وفي 23 مارس/آذار، اشتد القتال بين "الحوثيين"، الذين دعمتهم وحدات من الجيش اليمني وبعض قوات الأمن الموالية للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، وبين وحدات من الجيش الموالية للرئيس هادي، تدعمها بعض القبائل والجماعات المسلحة، في جنوب البلاد، الذي ظل حتى ذلك الحين خارج سيطرة "الحوثيين".

وبدأ تحالف عسكري يضم 10 دول بقيادة المملكة العربية السعودية، في 25 مارس/آذار، حملة قصف جوي ضد "الحوثيين" دعماً للقوات الموالية للرئيس هادي. واستهدفت الهجمات الجوية الأولى مواقع للحوثيين ومنشآت عسكرية، وبصورة رئيسية في صنعاء وصعدة، شمالي البلاد، ومن ثم في عدن ومناطق أخرى. وقد ارتكب كلا الجانبين انتهاكات لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب. فقتل أكثر من 2,700 مدني في اليمن منذ بدء النزاع، حيث قتلت الهجمات العشوائية التي شنها ائتلاف السعودية العديد من المدنيين. وأدى النزاع المسلح إلى تفاقم الحالة الإنسانية، البائسة أصلاً، فأدى إلى نزوح ما يربو على 2.5 مليون يمني، بينما أصبح 82 بالمئة من السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

ورافق اشتداد النزاع، منذ بدء الائتلاف الذي تقوده السعودية حملته الجوية، تصاعد في عمليات القبض والاعتقال التعسفيين، والاختطاف في بعض الحالات، على يد جماعة "الحوثيين" المسلحة، والقوات الحليفة الموالية لعلي عبد الله صالح. فقبض على عشرات الناشطين والأشخاص، من ذوي المشارب السياسية المختلفة ممن رأى فيهم "الحوثيون" خصوماً لهم، واعتقلوا تعسفياً، وفي بعض الحالات، تعرضوا للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة. وكان معظم من استهدفوا من قادة أو أعضاء أو مؤيدي حزب "الإصلاح"، الذي أعلن إدانته لانتهاكات "الحوثيين" منذ سيطرتهم على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، ونُظر إليه كداعم للقصف الجوي الذي يقوم به الائتلاف الذي تتزعمه السعودية. ووقعت معظم عمليات الاعتقال هذه في مدن صنعاء وإب والحديدة. ويقع محمد قحطان، وهو شخصية قيادية في حزب "الإصلاح"، في الحجز لدى جماعة "الحوثيين" المسلحة منذ اقتياده من منزله في صنعاء في 4 أبريل/نيسان 2015. وقد تمكنت عائلته من زيارته في 7 أبريل/نيسان، ولكنه محتجز بمعزل عن العالم الخارجي منذ منتصف أبريل/نيسان. ويعاني محمد قحطان من مرض السكري من النوع الثاني، ولكنه لم يتمكن من أخذ علاجه معه عندما اعتقل. وفي اليوم الذي سبق اعتقاله، كان حزب "الإصلاح" قد أصدر بياناً أعرب فيه عن دعمه للائتلاف العسكري الذي تقوده المملكة العربية السعودية واعترافه بشرعية سلطة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. كما قام "الحوثيون" بمضايقة صحفيين وناشطين انتقدوا استيلاءهم على المؤسسات الحكومية وابعثوا بهم.

وقد قابلت منظمة العفو الدولية عشرات من المعتقلين السابقين وعائلات معتقلين في صنعاء وإب والحديدة ممن قبض عليهم تعسفياً، واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن مجهولة خلال 2015. حيث اقتيد كثيرون من هؤلاء من بيوتهم دون مذكرات قبض صادرة عن "الحوثيين" والقوات الحليفة، عقب اقتحام منازلهم. واحتجز العديد من هؤلاء في أماكن متعددة، بما في ذلك مراكز اعتقال غير رسمية مثل المنازل الخاصة، ودون أن يعطوا فرصة للطعن في قانونية احتجازهم أو يبلغوا بسبب اعتقالهم.

الاسم: عبد الخالق عمران وهشام طرموم وتوفيق المنصوري وحارث حميد وحسن عناب وأكرم الوليدي وهيثم الشهاب وهشام اليوسفي وعصام بلغيث.

الجنس: جميعهم ذكور

التحرك العاجل رقم 16/27، رقم الوثيقة (MDE 31/3352/2016)، الصادر بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2016.